الثورة الجمعة 6 ذو الحجة 1431هـ الموافق 12 نوفمبر 2010م العدد (16802)

شحة المياه تهدد مديرية مارب الوادي

مارب/ أحمد نصف الليل

إن الوضع الحالي بالنسبة للمياه الجوفية على مستوى المناطق الشرقية بشكل عام وعلى مستوى حوض مارب، يكاد يكون حرجاً مع استمرار ظاهرة الجفاف وقلة سقوط الأمطار كمصدر أساسي في تغذية الخزانات الجوفية والذي يعتبر المصدر الأساسي في الاستخدامات الزراعية والتي تشكل نسبة ٨٢٪ من المساحة الزراعية والتي تعتمد على مياه الري من الآبار.. ومع زيادة الرقعة الزراعية خلال العشرة الأعوام الماضية والتسارع الكبير في عملية حفر الآبار بصورة عشوائية كنتيجة طبيعية لعملية التوسع الزراعي في المنطقة إضافة إلى تلك الطريقة السائدة المتبعة لدى غالبية المزارعين في طريقة الري التقليدية(الغمر) والتي عادة ما يستخدم هذا النظام في حالة وفرة المياه برغم ما يتصف به من انخفاض في الكفاءة في الري حيث أشارت آخر دراسة لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤م(محطة البحوث الزراعية – مارب) إلى أن نسبة كفاءة الري بالغمر في حقل المزارع تصل إلى ٤٥-٥٠٪ وتمثل مجموع الفوارق المائية لري محصول معين خلال الموسم تكفي لسد الاحتياج المائي لنفس المحصول ولنفس المساحة..

وهذا يمثل أحد المشاكل الأساسية التي تواجهها الموارد المائية في المنطقة بشكل عام حيث توجد العديد من المؤثرات في بعض مناطق مارب سواء المناطق المجاورة لسد مارب أو البعيدة عنه والتي لا تستفيد من مياه سد مارب وخاصة مديرية مارب الوادي..هذه المديرية التي تحظى باهتمام الدولة والتي شهدت إنجاز كثير من المشاريع الخدمية الحيوية في مجالات التربية والصحة وغيرها ومنها بعض مشاريع مياه الشرب، إلا أن الموطنين حالياً يعانون من أزمة المياه وأن المشاهد لظاهرة شحة المياه تتجاوز الاستخدامات الزراعية بل وصلت إلى ندرة مياه الشرب وجفاف الآبار ومعاناة بعض الأسر والثروة الحيوانية، منهم من قام بتعميق الآبار الأمر الذي أدى إلى زحف المياه المالحة إليها، ومنهم من نقل هو وأسرته وحيواناته إلى مكان آخر حيث وجود المياه والمرعى، ومنهم من يشتري مياه السيارات بأسعار مرتفعة وخيالية ..وللتعرف على معاناتهم التقت(الثورة) – بالأخ/ علي سعيد اليوسفي– مدير عام مديرية مارب الوادي والذي تحدث قائلاً:

– إن حياة الإنسان معتمدة بشكل كلي على المياه منذ القدم، ولن تجد مكاناً قطنه الإنسان منذ الأزل إلا وبه الماء أو على ضفاف الأنهار كما تدل الآثار الشامخة بمارب على المناطق الغنية بالمياه، ووجدت الآبار في المعابد السبائية القديمة كما قاموا بإنشاء الحواجز المائية والسدود والقنوات لتصريف المياه إلى كل رقعة من أراضي مملكة سبأ وحمير.

في الفترات الماضية وتحديداً منذ بناء سد مارب الجديد اتجه المواطنون نحو الزراعة وبدأوا بحفر العديد من الآبار إلا أنها تظل قليلة جداً والمياه على أعماق قريبة مقارنة بما هو عليه الحال هذه الأيام، وفي الماضي كانت أعماق الآبار تتراوح بين ٣٠-٤٠ متراً، إلا أنها هذه الأيام تجاوزت في بعض الآبار الـ٢٠٠متر وبعضها تصل ٢٥٠متراً، ويتعدد عدد الآبار التي نضبت مياهها تماماً، وخاصة بمديرية مارب الوادي وأن نضوب المياه في هذه الآبار أدى إلى القضاء على المزارع ونزوح الأهالي، كما أدى إلى نقص في كمية المياه المتوفرة في أكثر من ٣٠٠٠بئر تقريباً بحيث أدى هذا النقص إلى نقص في المساحات المزروعة وزيادة في التصحر والزحف الرملي على الأراضي الصالحة للزراعة، وأن الانحدار في مستوى توفر المياه الجوفية في المنطقة ناتج عن حاجة المواطن للمياه وحفره العشوائي للآبار واستنزاف المياه بشكل كبير لري المحاصيل الزراعية، ويجب هنا أن ننتبه إلى ما تقوم به الشركات النفطية العاملة في المنطقة من استخراج كميات كبيرة من المياه المتوفرة في الحوض المائي وتقوم بضخه إلى مناطق أخرى، كل ذلك أدى إلى انخفاض مستوى المياه في المنطقة وبالتالي إلى هجرة الكثير من المواطنين من مزارعهم وانحسار الرقعة المزروعة وتزايد الزحف الرملي على المنطقة.. وإذا استمر الحال على ما هو عليه حالياً في الاستنزاف الجائر للحوض المائي فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى كارثة بيئية وستتحول المنطقة بشكل كامل إلى صحراء قاحلة بعد أن كادت جنتها أن تعود...

واستطرد الأخ/ علي اليوسفي– مدير عام مديرية مارب الوادي قائلاً:–

– تعتبر المياه الجوفية هي المصدر الرئيسي في المناطق الشرقية حيث يقدر عدد الآبار في حوض مارب فقط بـ(٨٥٠٠) بئر وبمتوسط ضخ(٥-١٠) لترات /ث وتشكل المساحة المروية من الآبار (٨٢٪) من إجمالي المساحة الزراعية، وبما أن النظام الإنتاجي في هذا الإقليم يعتمد على الري بمياه جوفية وأن حجم المياه التي تستفيد منه سنوياً للاستخدام الزراعي يجعل المخزون المائي في هبوط مستمر وهذا ما نلاحظه في العديد من المناطق الزراعية الواقعة على حوض مارب والتي بدأت بعض من الآبار تجف منها المياه مما يضطر بعض المزارعين إلى زيادة عمل الآبار للحصول على المياه وهذا نتيجة طبيعية بسبب الاستغراق العشوائي غير المدروس حيث أن ما يتم ضخه من المياه الجوفية يومياً يصل إلى (١,١٤٧,٥٠٠) متر مكعب في حوض مارب عند متوسط ضخ (٥) ساعات في ضخ(٧) لترات /ث لكل بئر، مما يجعلنا نقف أمام مشكلة كبيرة بهذا الاستهلاك العشوائي للمياه الجوفية.

كما تشير الدراسات الميدانية إلى أن نسبة (٤٥٪) من مياه الري المفقودة بواسطة الري العشوائي من قبل المزارعين في المنطقة، هذه النسبة تذهب هدراً دون أن تدخل ضمن احتياجات المحصول، وأن نسبة(٢٠-٣٠) مياه مفقودة بواسطة النقل عبر القنوات المكشوفة في عملية الري السطحي، وتختلف هذه النسبة من مزارع إلى آخر ومن محصول إلى آخر. وبما أن كفاءة الري السطحي تصل إلى (٤٠-٥٠) فقط فإنه من الضروري هنا محاولة عمل الإجراءات الكفيلة بدفع كفاءة الري من خلال إتباع الأساليب الحديثة في الري التقليدي(الري السطحي).

وأضاف الأخ/ علي سعيد اليوسفي– مدير عام مديرية مارب الوادي:

– وأمام كل هذه المشاكل التي تواجه المنطقة والتي من أهمها الانحسار التدريجي للمياه الجوفية أحد أهم العوامل المحددة للإنتاج الزراعي فإنه يجب التفكير من الآن بوضع الحلول السريعة وذلك من خلال:

١– إصدار القوانين المنظمة لعملية التوسع في حفر الآبار والتشديد على تنفيذها.

٢– التوجه من قبل السلطات المحلية و الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة نحو إتباع سياسة تشديد استخدام المياه والتقليل من الفاقد ومحاولة التقييد في أساليب إضافة المياه بطرق حديثة ومحسنة كأسلوب بديل للمزارع عن إتباع طريقة الري التقليدي وذلك بهدف تحسين كفاءة الري.

٣– تكثيف عملية التوعية الإرشادية بأهمية المياه لدى المزارعين ومحاولة إقناعهم بضرورة استبدال طرق حدثية ومحسنة لنقل وإضافة المياه وتجنب الري العشوائي بالغمر وزراعة الأصناف الأكثر ملاءمة للمنطقة وخاصة المحتملة للجفاف بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية في استخدام المياه بأقل التكاليف وبأحسن عائد للمزارع.

٤– محاولة دعم المزارعين من خلال تقديم القروض الميسرة لهم لإدخال أنظمة حديثة للري أو شراء أنابيب لنقل المياه وتقليل الفاقد من المياه وبأسعار مخفضة حيث أثبت هذه التقنية نجاحها في تحقيق الوفورات المائية بنسبة قدرت بـ٣١٪ أي بمتوسط ٢١١٢م٣/هكتار عن زراعة محصول معين خلال موسم واحد باستخدام الأنابيب البلاستيكية في عملية الري بالإضافة إلى التقليل من العمالة وفترة تشغيل المضخة وزيادة عمرها والتحسن في الفله وزيادة المساحة المروية، وهذا يعتبر ربحاً صافياً للمزارع إلى جانب كونه وسيلة من وسائل تشديد استخدام المياه وحلاً ناجحاً لمشكلة الإساءة لاستغلال المياه الجوفية، فيتوجب على الجهات المعنية إقناع المزارع في إتباع مثل هذا النوع من طرق الري، كما يجب التفكير هنا في مسألة وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلة وعلى المدى البعيد وذلك من خلال:

أ– وضع الخطط المناسبة لما من شأنه زيادة المتاح من المياه الجوفية والسطحية من خلال تحسين أنظمة نقل المياه لأغراض الري وإعادة تغذية المياه الجوفية وحماية المساقط المائية.

ب– إنشاء السدود والحواجز المائية ومنشأة حصاد المياه وذلك للاستفادة من مياه الأمطار والسيول والفيضانات الموسمية.

ت– تحسين عملية الري بالسيول والحفاظ على التربة من الانجراف وحماية ضفاف الوديان.

ث– التوسع في أعمال التشجير للحد من زحف الرمال ومقاومة تعرية التربة.